

بيان الوفاء بالمتطلبات

تشرف أستراليا بترشيح القاضي كيفن باركر لعضوية الهيئة الاستشارية المعنية بترشيحات قضاة المحكمة الجنائية الدولية.

إن للقاضي باركر سيرة مهنية مديدة ومتميزة في مجال العمل القانوني في أستراليا وفي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

فقد قُبل بصفة ممارس للمهن القانونية في أستراليا عام 1960، وتم تعيينه كبيراً لمساعد المدعي العام لأستراليا الغربية في عام 1967 ومدعياً عاماً رئيسياً في عام 1971. ثم عُيّن محامياً للملكة في عام 1977 قبل أن يعمل بصفة النائب العام لأستراليا الغربية من عام 1979 إلى عام 1994. وفي الفترة الممتدة من عام 1994 إلى عام 2003 شغل منصب قاضٍ في المحكمة العليا لأستراليا الغربية فأجرى بصفته هذه كثيراً من المحاكمات الجنائية الكبيرة وتناول كثيراً من قضايا الاستئناف الجنائي.

وفي الوقت نفسه كان القاضي باركر مسؤولاً قانونياً في القوى الجوية الأسترالية الملكية (ملاك الاحتياط)، فخدم بصفة قاضٍ عسكري من عام 1977 إلى عام 1985 وبصفة قاضٍ عسكري معني بإعادة النظر من عام 1985 إلى عام 1997. وعند تقاعده كانت له رتبة العميد الجوي.

وفي عام 2003 أصبح القاضي باركر قاضياً دائماً في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وعمل بهذه الصفة حتى عام 2011. وعمل السيد باركر، خلال فترة خدمته في هذه المحكمة، نائباً لرئيسها لفترتي ولاية من عام 2005 إلى عام 2008 وكان قاضياً في الدائرة الابتدائية الثانية فيها ورئيساً لهذه الدائرة من عام 2008 إلى عام 2011. وترأس القاضي باركر، بصفته قاضياً في هذه المحكمة، عدداً قياسياً من المحاكمات بلغ خمس محاكمات، ثلاث منها خصت متهمين عديدين. كما إنه أجرى عمليات التحقيق في وفاة سلوبودان ميلوسيفيتش وميلان بابيتش إذ كانا قيد الاحتجاز، وعمل عضواً في الدائرة المعنية بالقاعدة 11 مكرراً، التي تولت المسؤولية عن نقل قضايا إلى محاكم بلدان البلطيق، وعضواً في لجنة القواعد، وتدبر المرحلة التمهيدية لأكثر من عشر قضايا.

إن ما يتمتع به القاضي باركر من خبرة قانونية طائلة على الصعيدين الوطني والدولي يثبت بوضوح كفاءته في القانون الجنائي وفي القانون الدولي. وقد نُوهَ تنويهاً واسع النطاق بما تحلّى به من طاقة وحرص على الامتياز بصفته قاضياً للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

لقد شغل القاضي باركر، في إطار سيرته القانونية على الصعيد الوطني، مناصب كثيرة تستلزم الإشراف على ممارسي المهن القانونية وتقييمهم، منها عضوية مجلس الجمعية القانونية لأستراليا الغربية (1972-1979)، وعضوية مجلس نقابة محامي أستراليا الغربية (1977-1979) ثم رئاسة هذا المجلس (1979-1992)، وعضوية مجلس المعهد الأسترالي للإدارة القضائية (1982-1988)، ورئاسة مجلس ممارسي المهن القانونية في أستراليا الغربية (1992-1994)، ورئاسة المحكمة التأديبية لممارسي المهن القانونية في أستراليا الغربية (1992-1995)، وعضوية اللجنة الاستشارية للهيئات الأسترالية لقبول ممارسي المهن القانونية (1983-1994). وتولى بصفته نائباً عاماً المسؤولية عن تمييز ممارسي المهن القانونية المناسبين للتعيين بصفة قضاة، وذلك دور أدّاه لأكثر من 14 سنة.

وفي 1989 اعترِفَ بما قدَّمه القاضي باركر من خدمة مرموقة للقانون إذ مُنح وسام الاستحقاق الأسترالي برتبة ضابط (AO)، وفي عام 2008 إذ مُنح وسام الاستحقاق الأسترالي برتبة رفيق (AC)، ما يُعتبر أسمى درجات التكريم المدني في أستراليا، وذلك لما قدَّمه من خدمة للقانون الدولي. وبالإضافة إلى ذلك عُيِّنَ بصفة فخرية مرافقاً عسكرياً (من القوى الجوية) لجلالة الملكة إليزابيث الثانية من عام 1979 إلى عام 1981. وتؤكد هذه المكافآت المرموقة التي نالها القاضي باركر وهذه المناصب الرفيعة التي تقلدتها مكانته البارزة ومناقبه الأخلاقية السامية. فكما لاحظته القاضي الرئيسي للمحكمة العليا لأستراليا الغربية بمناسبة انتخاب القاضي باركر قاضياً للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة فإن "كل الذين عرفوا القاضي باركر يكتنون له أسمى درجة من التقدير لما يتحلَّى به من حكمة وتعاطف، وحس سليم، ومهارات قانونية، ومعرفة واسعة بالقانون".

إنالقاضي باركر على وعي عميق بأهمية المهمة المراد أن تنهض بها اللجنة الاستشارية. ولئن كان من ذوي التقليد القانوني الإنكليزي (Common law) فإن خبرته بيّنت له أهمية نظر القضاة الدوليين نظرة تنحطى حدود التقاليد القانونية الوطنية عندما يؤدّون دورهم. وهو يرى رأياً قوياً الثبات أن نجاح المحكمة الجنائية الدولية سيتوقف إلى حد كبير على جودة عملها القضائي.

فالحكومة الأسترالية توصي الفريقَ العاملَ المنبثقَ عن المكتب، والدولَ الأطرافَ، بتعيين القاضي باركر.

* * *